ديمقراطية الأحزاب وأحزاب الديمقراطية
دراسة لحالة العراق
بعد عام ٢٠٠٣

الدكتور حافظ علوان حمادي الدليمي(*)

المقدمة

ما أن أستولت قوات الأحتلال عام ٢٠٠٣ على مؤسسات الدولة العراقية الرسمية من مدنية وعسكرية في بغداد . حتى واكبها وبعدها طوفان من الأحزاب والمنظمات والتنظيمات والجماعات والتجمعات لا يجمعها جامع إلا الحديث عن الحرية ولا شعار تمسكت به إلا الديمقراطية والتعددية السياسية.

وكأن تلك القوى السياسية العراقية الجديدة لا خيار لها إلا أجترار.. الشعارات والأهداف التي نادت بها قوات الأحتلال قبل قدومها إلى العراق. ففي أجواء الحرية والمناداة بالديمقراطية والأيمان بالتعددية ظهرت العديد من الأحزاب والمنظمات السياسية تجاوزت الثلاثمائة تنظيم، ما أن أستقر لها الأمر وأعتلى البعض منها ناصية السلطة حتى تكشف أمر أيمانها بالتعددية السياسية والحرية والديمقراطية، فأخذت تتنصل تدريجياً من موضوعة الديمقراطية فكراً وتطبيقياً بحيث أتجهت هذه الأحزاب نحو مايمكن أن نطلق عليه بـ(الطاردة للديمقراطية) على صعيد بنائها الحزبي الداخلي أو في علاقتها ببقية الأحزاب والقوى السياسية الأخرى، وفي ممارستها الرسمية على مستوى المؤسسات الدستورية. وهذه العلاقة الشائكة والموهومة بين الديمقراطية والأحزاب السياسية العراقية دفعتنا بالبحث عن الأسباب والمسببات لهذا التباعد والتنافر بين الديمقراطية والأحزاب السياسية حتى بدا الامر وكأن العراق تحول من خلال أستقراء بعض الأحداث والوقائع إلى ديمقراطية عراقية بدون أحزاب سياسية أو أحزاباً سياسية لا علاقة لها بالديمقراطية.

أهمية البحث

تكمن أهمية البحث في محاولة القاء الضوء على موضوع في غاية الاهمية الا وهو الاحزاب السياسية العراقية لما بعد عام (٢٠٠٣) ، وقدرتها على صون العملية السياسية والحفاظ على التجربة الديمقراطية . أذ بعد سن الدستور الدائم في (٢٠٠٥)

(*) **كلية العلوم السياسية، جامعة بغداد.**

وأجراء أول أنتخابات تشريعية برزت الاحزاب والتيارات السياسية كما أطراف مهمة وخطيرة ومؤثر في الساحة السياسية العراقية ، بما تملكه من قدرات على تحشيد الناس وكسب أصواتهم وتحديد الاتجاهات العامة الحالية والمستقبلية للبلد والعباد تأتي أهمية البحث ٠

أشكالية البحث

ان الاحزاب العراقية تعلن وتدعي تبنيها للديمقراطية . هل هذه الاحزاب تملك الديمقراطية في برامجها ؟ وهل حققت شيء من الديمقراطية في ممارستها ؟

فرضية البحث

ان ترسيخ الديمقراطية يستوجب أولا الغاء الفكرة القائلة بأن الانتقال الناجح من الحكم الشمولي بطريقة ما يقود بشكل أكثر أو أقل إلى ديمقراطية حقيقية ٠

البحث عدة افكار ومواضيع لها علاقة بجدلية العلاقة بين (الديمقراطية والأحزاب السياسية) ومنها فلسفة الديمقراطية ، وديمقراطية الأحزاب ، والبنية العقائدية للأحزاب والقيادات العراقية ، التفاعلية بين الديمقراطية والأحزاب السياسية ٠

أولاً : فلسفة الديمقراطية

الديمقراطية ليست شكلاً من أشكال الحكم فهي نوع من أنواع الدول كما أنها نظام من نظم المجتمع ، أو أنها وسيلة لأستشارة رغبات الأغلبية وفي الوقت نفسه وسيلة لحماية حقوق الاقلية وهي قبل ذلك ليست طريقة للحكم ولكنها طريقة لتحديد الذي يحكم والخطوط العريضة لأهداف الحكم . والديمقراطية طبقاً للموسوعة الأمريكية (هي شكل من أشكال الحكومة تكون أغلبية قراراتها وتوجهاتها السياسية مستندةً إلى الموافقة الحرة لأغلبية المحكومين ولتكون السلطة النهائية بيد الشعب)[١] وفلسفة الديمقراطية أنها تتيح فرصاً دستورية منتظمة لتغيير الفئة الحاكمة وتهيئة تنظيمات أجتماعية أخرى تسمح بأن يكون للسواد الأعظم من السكان تأثير في القرارات المهمة وذلك عن طريق الأختيار بين المتنافسين على المراكز السياسية[٢] . وهي بنفس الوقت منهج سلمي لأدارة الأختلاف في الرأي والتعارض في المصالح . ويتم ذلك بأقرار وحماية وضمان ممارسة حق المشاركة السياسية بما في ذلك تداول السلطة وفق شرعية دستور ديمقراطي[٣] . وفلسفة الديمقراطية لاتعني مجرد شكل سياسي او نظام حكم أجتماعي ، وأنما هي بحث عن طريق للحياة

يمكن فيها التألف والتنسيق لذكاء الأنسان ونشاطه الأختياري الحر بأقل أكراه ممكن وهي الأعتقاد بأن مثل هذه الحياة هي طريق لجميع البشر أذ هي أكثر مسايرة لطبيعة الأنسان[٤] ٠

وهي في نفس الوقت تعني فلسفة المجتمع المفتوح والذي يمكن فيه الطعن في الحقائق على الدوام ويجوز فيه تقديم كافة الأقتراحات التي تخضع في نفس الوقت للنقد ويتم فيه التعامل مع السياسات بما فيها سياسات الحكومة كفرضيات وليس كأجراء صادر عن السلطة ويعتمد مثل هذا المجتمع بشكل طبيعي في أداء وظائفه على الألتزام بالحقوق والحريات الأساسية للأنسان خصوصاً حق حرية الرأي والتعبير ، وهذا يرتبط بالقدرة على التفكير بشكل مستقل ، ذلك التفكير القائم على روح التسامح ونعني به تحقيق تسوية صعبة بين إلتزام الشخص بمعتقداته الخاصة به وقبول معتقدات الناس الأخرين . لعل حزب العدالة والتنمية التركي واحداً من الاحزاب التي تبنت فلسفة ديمقراطية أطلق عليها (الديمقراطية المحافظة) بما يعني قيام نظام سياسي وأجتماعي توفقي تنسجم فيه الحداثة والتراث والقيم الانسانية والعقلانية من الميراث الفكري والأسلامي فيتقبل الجديد ولا يتجاهل القديم ويطرح نفسه على أنه حزب سياسي لاديني[٥] . وفي اعتقادنا أن قدم الديمقراطية وتعدد وأختلاف تطبقاتها وتصاعد وتيرة الاهتمام بها ، وكثرة وتنوع بيئاتها وأختلاف مشارب كتابها ، فتداخلت المفاهيم بالغايات وتجاوزت الطروحات الفلسفات ، على الرغم من آن فكرتها بسيطة جداً ، فهي تعني أن يتولى الشعب حكم نفسه بنفسه تحت مظلة المساواة السياسية ، لا أن يكون الناس (رعية) يتولى حكمهم قادة وزعماء لم يصلوا الى الحكم بأسلوب الاختيار أو الأنتخاب من جانب الناس ، ولا يخضعوا بالتالي للمساءلة من جانب الشعب عما يفعلون ، وما نريد قوله هو أن ثالوثها المقدس ((من الشعب وبالشعب والى الشعب)) يظل أكثر قدرة عن التعبير عن فلسفتها ومفهومها ومضمونها والغاية منها ٠

أما الديمقراطية في العراق فينطبق عليها مصطلح (Democratization) والذي يعني الأنظمة السياسية التي تنحو بأتجاه تطبيق النظام السياسي الديمقراطي لتميزها عن الأنظمة السياسية الديمقراطية الناضجة أو هي تعبير دقيق لوصف موجة التحول بأتجاه الديمقراطية ٠

ثانياً : الأحزاب السياسية وموضوعة الديمقراطية

تقوم الأحزاب السياسية بدور مهم في تنظيم الحياة السياسية في النظم الديمقراطية المختلفة نظراً لما تتمتع به الأحزاب السياسية من قدرة كبيرة على تنظيم وتوعية وتثقيف وتدريب وتجنيد الجماعات السياسية المختلفة تحت أسماء وعناوين متعددة ومختلفة من منظمات مهنية ونقابية وجماعات شبابية وطلابية نسائية ورجالية وتبرز الأهمية الأستثنائية للأحزاب في هذا الصدد في الديمقراطيات المعاصرة نظراً لكونها أداة وسيطة بين الجماهير والسلطة[٦] . وعليه فهناك علاقة بين الحزب السياسي والسلطة السياسية . وهذه العلاقة تكون على مستويين الأول هو الوصول إلى السلطة السياسية أي ممارسة السلطة السياسية في الدولة من قبل الحزب ، أما الثاني فهو وجود الحزب خارج السلطة السياسية ومؤسساتها كمعارضة سياسية[٧] وعلى الرغم من أختلاف الأراء حول تعريف الأحزاب السياسية ألا أن الحزب هو وسيلة فعالة للتعبير عن أمال وأماني الشعب أو فئة معينه منه وله تأثير على النظام السياسي والقوانين في الدولة الديمقراطية وبناءً عليه فلا يمكن تصور بناء نظام سياسي ديمقراطي دون وجود الاحزاب السياسية أي أن التعددية الحزبية حاجة أساسية من خصائص النظام الديمقراطي وهي عنصر جوهري ودائم الحضور في الفعاليات السياسية وأن وجودها يعد علامة ومؤشر على وجود الديمقراطية والأحزاب السياسية تعرف في حياتها اليومية وببرامجها وبنوعية المنتسبين أليها أكثر مما تعرف بتنظيمها . فالحزب السياسي ((تنظيم يهدف الى الوصول الى الحكم والسلطة عن طريق الانتخابات لتنفيذ برنامج محدد[٨] ٠والحزب عند (أدموند بيرك) هو (جماعة متحدة من الافراد يسعون بجهودهم الجماعية الى تحقيق المصلحة الوطنية وفقا لبعض المباديء التي تحوز على رضاهم جميعاً)[٩] ٠

ويعتقد الباحث أن هذا التعريف من السعه بمكان بحيث يضم أضافة إلى الأحزاب السياسية يضم تنظيمات ومنظمات أخرى مشابهة كالنقابات والجمعيات ٠

وهناك من يشير الى مفهومين للحزب في آن واحد ، أحداهما مختصر والاخر جامع هما:

٠١ الحزب السياسي جهاز صراع منظم يهدف للوصول إلى السلطة ٠

٠٢ مجموعة من الناس ينتظمهم تنظيم معين وتجمعهم مصالح ومباديء معينه ويهدفون الوصول الى السلطة والمشاركة فيها[١٠]. وفي أعتقادنا هذا لايكفي أذ لم يكن للحزب دستوراً أو لائحة أو نظام داخلي.

كما ويقدم (روبيرت بيلو) ثلاثة مفاهيم للحزب السياسي :

٠١ الحزب العقائدي: وهو (اتحاد مجموعة من الافراد لنشر أفكارهم وأجتذاب الانصار والمؤيدين لهم وربما الحصول على الأكثرية في الأنتخابات ، وتشكيل الحكومة) ٠

٠٢ الحزب الطبقي : والحزب بهذا المعنى هو (تعبير عن تضامن طبقي بين مجموعة من الافراد تجمعهم وحدة الهوية والمصالح ، كالاحزاب العمالية) ٠

٠٣ يقوم على تضامن شخصي صرف وهو (حزب البطانة) ويعرف على انه تكتل حول شخص أو أسرة ينتظر منه ان يقدم حماية شخصية وينتهج سياسة ملائمة للمصلحة العامة أو البعض منها[١١] ٠

وتأسيساً عليه فالحزب هو جماعة منظمة من الأفراد متحدين بواسطة فلسفة أو أيديولوجية معينه تسعى إلى الوصول الى الحكم وممارسة السلطة بالطرق المشروعة لتحقيق مبادئها المتفق عليها ، وبذلك يستند مفهوم الحزب عل عنصرين أساسين وهما : التنظيم والأخر هو عنصر الهدف السياسي ، ويعتبر التنظيم حجر الأساس حيث أن الحزب هو تنظيم متماسك ودون هذا التنظيم لايستطيع أن يستمر ويعمل بفعالية من أجل الوصول إلى الحكم أو الألتزام ببرنامج سياسي محدد وهذا مايميز الحزب السياسي عن التيار الذي هو مجموعة من الافراد بلا تنظيم يقودها شخص او جهة ، أما الهدف السياسي للحزب السياسي الصريح والمعلن هو الوصول إلى الحكم والأحتفاظ به ،

أما بمفرده أو بالأتلاف أو التنافس الأنتخابي مع تنظيمات حزبية أخرى[١٢] من خلال قيامه بمؤازرة الناخبين أو المرشحين والمنتخبين والمساهمة في توجيه الحياة السياسية أذا كانت في السلطة ومراقبة الحكومة أذا كانت في المعارضة وخارج السلطة . وتعد المعارضة السياسية جزء أساسي وشرعي من النظام السياسي الديمقراطي كونها تمارس وظائف عدة مهمة لا غنى عنها من أجل الحفاظ على التوازن الداخلي لهذا النظام أو الحيلولة دون تحول الحكم عن المباديء الديمقراطية والجنوح نحو الأستبداد[١٣]. ولكن قبل أن تقوم

المعارضة السياسية بممارسة وظائفها فأن للمعارضة حقوق يجب التمتع بها وأهمها الحق في الوجود والحق في المشاركة.[١٤] والمعارضة السياسية لايمكن العثور عليها ألا في نظام ديمقراطي يأخذ بنظام التعددية الحزبية وهما :

١. نظام الحزبين : وجوهره يتلخص بوجود حزبين كبيرين يتنافسان للفوز في الأنتخابات العامة للوصول إلى السلطة دونما الحاجة إلى أئتلاف مع أحزاب أخرى . وقد يبدو للوهلة الأولى نظام الحزبين لايسمح بوجود أحزاب أخرى ، فالعكس صحيح فهو يسمح للتعدد غير أن القوى الداخلية للمجتمع تكون متمركزة في معظمها حول محورين هما محور الحزب الاول ومحور الحزب الثاني ، الامر الذي لايعطي الفرصة لبروز حزب ثالث او أحزاب اخرى لأنها لو برزت وهذا أمر موجود فعلاً فأنها ستكون في صورة هامشية وعديمة الفعالية[١٥] .

٢. نظام تعدد الاحزاب : ويقصد بنظام تعدد الاحزاب هو نظام حزبي يتضمن وجود ثلاث احزاب فاكثر بحيث ينطبق على كل منها مفهوم الحزب السياسي كتجمع سياسي منظم له برامجه واعضاؤه وسعيه للوصول الى السلطة والمشاركة في الحكم .

أما التعددية الحزبية في العراق حالياً فهمي تعود أصلاً الى طبيعة المجتمع العراقي الذي تتسم أوضاعه بالتعددية الاجتماعية والدينية والمذهبية وحتى المناطقية ناهيك عن النظام الانتخابي وما أقر الدستور الدائم بهذه التعددية ومانص اليه من حقوق وحريات سياسية فسحت المجال شرعياً لظهور هذه التعددية .

وعلى الرغم من أن الاحزاب السياسية هي أحدى أهم آليات ووسائل الديمقراطية ، الا أن هناك من يرفض فكرة الحزبية أو التحزب في مجال العمل السياسي ، والسبب يعود الى أن قسماً من الاحزاب تقع في ما أسموه مشكلة التحزب والحزبوية ، وهي مشكلة تعاني منها أغلب الاحزاب اليوم مما دفع هؤلاء الى اطلاق أسم (تيار) على مشروعهم السياسين بدلا عن (حزب)[١٦] .

وقد يقصد بـ (التيار السياسي) في أعتقادنا الخروج من الحالة الحزبية الضيقة ، وخروج من الانتماء الاثني والقومي والعرقي ، وخروج من طيف معين الى زاوية مفتوحة تسع كل أفراد المجتمع وطبقاته الثقافية والاجتماعية والسياسية . ونجد اليوم في العراق العديد من

القوى السياسية التي تمارس العمل السياسي وتهدف الوصول الى السلطة شأنها في ذلك شأن أي حزب سياسي ، الا أنها لا تطلق على نفسها أسم (حزب سياسي) بل تسمي نفسها (تيار سياسي) ٠

ثالثاً : ديمقراطية الأحزاب

يتم التعبير عن الديمقراطية بحكومة الشعب ويقصد بها حكومة (أغلبية الأفراد الذين لهم حقوق سياسية) ولكن كيف يمكن التعرف على هذه الأغلبية وأستيضاح موقفها ؟ هنا تظهر اهمية تنظيم الأحزاب السياسية للحكم الديمقراطي بل وتتضح إلى حد كبير ضرورة هذا التنظيم أذا كان هذا نظام الحكم نيابياً برلمانياً وذلك راجع إلى أن هذا التنظيم للأحزاب السياسية يجعل الشعب يلتف حول الأحزاب فتتضح الأغلبية وتبين الأقلية . فاذا كانت الديمقراطية قد عرفت دائماً الصراع بين

الجماعات السياسية والتعارض بين الاتجاهات والتنافس بين الطوائف فأن قيام الاحزاب السياسيه المنظمة ونموها كان نتيجة لتطور الديمقراطية وظهور الاقتراع العام والتطور البرلماني وكلها أمور تشكل عناصر النظام النيابي الامر الذي تبدو معه الاحزاب السياسية وليدة النظام البرلماني ، وهذا يدفعنا الى القول بأن الاحزاب السياسية كانت ثمرة من ثمار الديمقراطية أو لنقل بتعبير أخر أن الاحزاب كانت نتيجة اكثر منها سبباً للديمقراطية ، غير أن هذا القول لايمنع بالضرورة من التأكيد على أهمية ظهورها بالنسبة لتطوير وتعزيز المسيرة الديمقراطية حيث مكنت الاخيرة الاحزاب السياسية من ممارسة نشاطاتها في مجتمع ديمقراطي يقوم على اساس مبدأ توزيع القوة بين مختلف الفئات وبعدم تركيزها بيد فئة واحدة دون بقية الجماعات وفي هذا المحيط الديمقراطي تتنافس الأحزاب السياسية بواسطة الانتخابات للسيطرة على السلطتين التشريعية والتنفيذية ومن أهم خصائص الديمقراطية وأنها فرضت على الاحزاب المتنافسة التي تسيطر على مراكز القوة في الحكومة أن لاتحاول منع الاحزاب الاخرى من الاستمرار في ممارسة نشلطاتها السياسية ونشر مبادئها وكسب الدعم الشعبي لها ، وقيادتها لحركات المعارضة في الدولة وعند هزيمة الاحزاب الحاكمة بواسطة الانتخابات فانها تترك السلطة سلمياً وتتحول هي بدورها إلى أحزاب المعارضة[١٧] . والامر لايتوقف عند هذا الحد بل تحولت الديمقراطية إلى مدرسة للأحزاب السياسية لترويض الرغبات السياسية المتطرفة ، وتشير على الحزب

سواء كان في السلطة أو المعارضة أذا كان يريد أن يضم لنفسه الأنصار والأتباع عليه أن ينمي علاقته بالناخبين بصورة دائمة ومستمرة حتى يتمكن من السيطرة على السلطة في مجالاتها المختلفة من تشريعية وتنفيذية وأدارية وغيرها وهذا يتوقف على درجة نجاحه في بناء قاعدته الشعبية وفي تمكنه من تطوير بنائه الداخلي وبرامجه وتدعيم قيادته بصورة دائمة ومستمرة . وكل ماذهبنا اليه ، لاتعد الاحزاب ديمقراطية ، مالم توفر ثلاث شروط رئيسية كحد أدنى لأكتساب الحزب صفة الديمقراطية وهي :

١- أتباع قواعد الانتخابات الديمقراطية في انتخاب قادة الحزب والمسؤولين السياسيين في التنظيمات الداخلية ٠

٢- أن يأخذ الحزب بتنظيم مؤسساتي وفق أسس عامة مبنية على القواعد المتفق عليها بعيداً عن الانتماءات الشخصية ، بحيث لاتكون في الحزب سيادة رئيس الحزب على أعضائه خارج تلك القواعد ٠

٣- أن تكون العضوية مصدراً للحقوق والواجبات مستنداً الى النظام الداخلي للحزب ، وأن تكون مفتوحة للمواطنين دون التميز بسبب العرق والدين والمذهب[١٨] ٠

وعلى العكس مما ذهبنا اليه هناك من يرى بأن الربط بين الاحزاب السياسية والديمقراطية يؤدي يؤدي إلى تناقضهما وهو مايسميه (دوفرجية) اصطلاحاً (تناقض الديمقراطية) وخلاصة رأيه : (أن القول بأنه لايمكن تكوين رأي والقيام بأختبار حقيقي في الأنتخابات وقيام حكومة تعبر عن ذلك كله بدون أحزاب سياسية وأن هذا الامر يتناقض مع التطور المعاصر للأحزاب السياسية الذي يتجه إلى سيطرة أقلية على هذه الاحزاب مما يتنافى مع حقيقة الديمقراطية ، وبذلك يحدث التناقض بين الديمقراطية والاحزاب السياسية[١٩] ٠

رابعاً: خارطة الأحزاب والكتل والكيانات العراقية بعد عام ٢٠٠٣

منذ أجتياح العراق وأحتلاله من قبل الولايات المتحدة الامريكية في أذار ٢٠٠٣ وماتبع ذلك من سقوط النظام السياسي العراقي وانهيار كافة البنى والمؤسسات الحكومية شهدت الساحة العراقية ظاهرة سياسية أفتقدتها لاكثر من (٥٣) عاماً الا وهي ظاهرة كثرة تعدد الاحزاب والقيادات السياسية من اقصى اليمين الى اقصى اليسار ، ويتضح ذلك جلياً من العدد المتزايد والمتسارع في عدد الأحزاب والتنظيمات السياسية التي تمارس العمل الحزبي من الكتل والكيانات المسجله في المفوضية

العليا للانتخابات التي اطلقت عليها تسميات كثيرة منها (حزب ، حركة ، تجمع ، مجلس ، قائمة ، كيان ، اتحاد ، جماعة ، تيار ، منظمة ، جبهة تحالف ، هيئة ، ائتلاف ، كتلة) اذ بلغ عدد الكتل السياسية المسجلة في المفوضية العليا للأنتخابات حتى نهاية عام ٢٠٠٥ (٤٦٧) أما في انتخابات عام ٢٠١٠ سجلت (٢٧٦) كياناً من بينها (٤٣) كياناً فردياً مقابل (٢٣٣) كيانا سياسيا . ومن بين هذه الكيانات (٢٤) كيان يخص الكرد و(١١) كيانا يخص التركمان و (٤) تخص الايزيديه ، والشبك سجلوا انفسهم في (٤) كيانات في حين هناك (٨) كيانات مسيحيه[٢٠] .

وتضم الخارطة السياسية للأحزاب والكتل العراقية ، أحزاباً دينية وقومية وليبرالية وكردية ويسارية فضلاً عن احزاب الاقليات.وعليه يمكن رسم الخارطة في هذه المرحلة وبالشكل التالي :

١	أحزاب ما قبل العام ١٩٩١ وأبرزها	
	أ٠ الحزب الشيوعي العراقي	١٩٣٤
	ب٠ الحزب الديمقراطي الكردستاني	١٩٤٦
	ج٠ حزب الدعوة الأسلامية	١٩٥٧
	د٠ الأتحاد الوطني الكردستاني	١٩٧٥
	هـ٠ المجلس الأعلى الأسلامي العراقي	١٩٨٢ وغيرها
٢	أحزاب ما بعد العام ١٩٩١ وأبرزها	
	أ٠ المؤتمر الوطني العراقي	
	ب٠ حركة الوفاق الوطني العراقي	وغيرها
٣	أحزاب مابعد العام ٢٠٠٣	وهي موجوده على الساحة الآن
	وهناك أحزاب ظهرت بعد العام ٢٠٠٣ إلاأن	جذورها تمتد إلى ماقبل العام١٩٩١ وأبرزها
	أ٠ الحزب الوطني الديمقراطي	١٩٤٦
	ب٠ الحزب الأسلامي العراقي	١٩٦١

وتكمن خلفية هذا العدد الكبير من الأحزاب والكتل السياسية التي تعج بهم الساحة السياسية العراقية الحالية ، أسباب عدة منها تبني النظام الديمقراطي كما نص عليه الدستور الذي لعب دوراً فعالاً في بروز التعددية السياسية وقد يكون لظهور هذه التعددية كرد فعل طبيعي على الفترة السابقة التي عاشها العراقيون من كبت للحريات وقمع المعترضين والمحتجين في ظل الحكم الشمولي . ناهيك عن بنية المجتمع العراقي

التي تزخر بالتعدد والتنوع وعليه فأن التعددية السياسية هذه جاءت متناغمة مع خصوصية المجتمع العراقي ومنسجمةً معه . كما أسهم النظام الانتخابي القائم على التمثيل النسبي الذي يتبناه النظام سبباً أخر وراء هذا التعدد والتنوع حيث ضمن هذا النظام لكل حزب أمكانية الدخول للبرلمان ٠

خامساً : البنية العقائدية للأحزاب والقيادات السياسية العراقية :

أن بنيوية الأحزاب والقوى السياسية تقوم في الوقت الحاضر على أساس الأنتماءات الدينية أو المذهبية أو الأيدلوجية وهذه الأسس تتوزع على مستويين :

المستوى الأول : المذهبية والاثنية ويضم (الكرد والشيعة والسنة والتركمان وكل مكونات الطيف المسيحي من الاشوريين والكلدان والسريان وغيرهم) ٠

المستوى الثاني : الهوية العابرة للطوائف ويضم (الوطنية العراقية ، الطبقات العليا والوسطى ، والعاملة المتكافئة على اساس الانتماء الطبقي (المصلحة الاقتصادية)[٢١] ٠

لهذا نجد بعض هذه الاحزاب منغلقة أما على جماعة عرقية أو طائفية أو دينية . حتى لو لم تنص انظمتها الداخلية على رفض الاخرين في الانتساب اليها ورغم ذلك فقد أشتهرت البعض منها بالطائفية أو العرقية نظراً لطبيعة أعضائها[٢٢] ٠

الأمر الذي أدى بهذه الأحزاب والقوى السياسية أن تتناقض في عملها ومبادئها وشروط النهج الديمقراطي فهي تعمل في أطار من فوضى عارمة تستهل قضية الالتزام السياسي وتلغي العمق الفكري والاهداف والبرامج حتى القاعدة الجماهيرية التي تمثلها فهي أقرب إلى تزييف العمل السياسي وأدخاله في دوامة من الصراعات وفقدان البوصلة لتغييب الاتجاه المطلوب صوب التأسيس للمشروع الديمقراطي ، فهي أحزاب ومنظمات لايمكن تأطيرها ودفعها في سياق تحليلي عملي ومنهجي يعطي صورة دقيقة وواضحة عن عمقها الفكري ولا عن انتماءها الطبقي الفئوي[٢٣] ٠ وعليه فقد طرحت بعض الشخصيات والقوى السياسية بعد سقوط نظام (البعث) عام ٢٠٠٣ مباشرة أفكار وتوجهات جديدة بعيدة عن الديمقراطية تكيفاً مع الواقع السياسي الجديد للعراق فالاحزاب الاسلامية مثلاً تدعوا للاخذ بمبدأ الشورى منهج لها ، و(حزب الدعوة الاسلامية والمجلس الاعلى الاسلامي ومعهم الحزب الاسلامي العراقي) ويدعوا الى قيام دولة اسلامية عصرية تنشأ اسسها على ضوء قواعد أدارة الدولة الحديثة[٢٤] ٠وهناك من يتبنى ولاية الفقيه كحزب الفضيلة مثلاً .

ثم عادت الأحزاب وغيرت مواقفها وقبلت بالديمقراطية على الرغم من أعتقادها بأنها تتقاطع مع الأسلام فالحزب الأسلامي العراقي الذي يؤمن بالأسلام وينفرد بموقف متميز عن الديمقراطية ومن الحاكم والمحكوم ، عاد ليقبل بها وبألياتها كالأنتخابات مثلاً ليكون طرفاً في العملية السياسية ، ماهو أكثر غرابة في هذا التناقض والتغيير هو رغبة الاحزاب القومية واليسارية أن تكون مواقفها تتناغم والحركات الاسلامية ٠

وأذا نظرنا الى العلاقة بين هذه القوى السياسية فسوف نرى ان هذه العلاقات يتصارع عليها اتجاهان الأتجاه الأول : هو الراغب بالاستحواذ على سلطات الدولة العراقية طبقاً لامكانياته المادية وقدرته على اثارة العنف وطرح خطابات سياسية ذات مسحة دينية تثير فيها عواطف المواطنين وكسب تأييدهم . والاتجاه الثاني : هو الخاضع لضغط الشارع الشعبي بأتجاه القبول بالديمقراطية وبالعملية السياسية في أطار مؤسسات الدولة الرسمية[٢٥] ٠

وتأسيا عليه فان ايمان هذه الاحزاب بالديمقراطية ياتي بالمقدار الذي تسهم فيه هذه الديمقراطية في خدمة اغراضها ، ومافرضته عليها التغيرات السياسية التي حدثت في العراق بعد نيسان ٢٠٠٣ ٠

سادساً : ديمقراطية الأحزاب العراقية :

ان الموضوعية تدفعنا ونحن نتحدث عن ديمقراطية الجماعات والاحزاب العراقية علينا أولاً ان نفتش عن الديمقراطية في داخل هذه الاحزاب قبل معرفة مواقفها وتعاطيها مع الديمقراطية في القضايا السياسية وعلى صعيد الدولة ومؤسساتها الرسمية في الوقت الحاضر ٠

والسمة المميزة للأغلب الأحزاب والقيادات السياسية العراقية هو أفتقارها إلى شروط الحزب الديمقراطي لا سيما في حياتها وتنظيمها الداخلي ، بمعنى أخر أن معظم هذه الاحزاب يمكن أن نطلق عليها تسمية (الطاردة للديمقراطية) فداخلياً زعاماتها أما وراثية أو اسرية او شخصية ذاتية مستبعدة من قاموسها السياسي فكرة تداول قيادة الحزب سلمياً وعن طريق الأنتخاب ، وهو ماينسجم وفلسفة الاحزاب الديمقراطية . وفي هذا الصدد يستذكر الباحث بعضاً من هذه النماذج على سبيل المثال (الحزب الديمقراطي الكردستاني) توالى على قيادة هذا الحزب منذ التأسيس عام ١٩٦٤ ولحد الان زعيمان المرحوم (ملا

مصطفى البارزاني وولده السيد مسعود مصطفى البارازاني) ونائب رئيس الحزب الحالي هو حفيد الزعيم ملا مصطفى . (حزب الاتحاد الوطني) تولى السيد (مام جلال) قيادة الحزب ، عندما أعلن أنفصاله عن الحزب الديمقراطي الكردستاني عام ١٩٧٥ ولحد الان ، (الحزب الشيوعي العراقي) تم

اختيار زعيمه السيد (حميد مجيد موسى) عام ١٩٩٢ولحد الان ، وهكذا القائمة تطول والقيادات باقية فقد توالت اسرة (أل الحكيم) قيادة (المجلس الاعلى للثورة الاسلامية في العراق) عندما تولى هذا المجلس أولاً المرحوم الشهيد السيد (محمد باقر الحكيم) منذ مرحلة التأسيس في طهران عام ١٩٨٢ [٢٦] ولغاية أستشهاده عام ٢٠٠٣ ، وخلفه من بعده المرحوم السيد (عبد العزيز الحكيم) لغاية وفاته عام ٢٠٠٩ وبعده تولى المجلس ولده السيد (عمار الحكيم) ، وتولى السيد (أياد علاوي) قيادة (حركة الوفاق الوطني) من ١٨ آيار ١٩٩٢ ولحد الان ، بعد ان تم فصله من قبل السيد (صلاح عمر العلي) [٢٧] .

وفي اعتقادنا أن ما ذهبنا اليه لايستقيم والقول بوجود تلك العلاقة الجدلية بين التعددية الحزبية العراقية وموضوعة الديمقراطية ، وتحديدا على صعيد أختيار قيادات الاحزاب السياسية مقارنة ببريطانيا العريقة في الديمقراطية مثلاً ، يتم أختيار زعيم (حزب المحافظين) من قبل كتلة الحزب البرلمانية لمدة سنة ويعاد انتخابه سنوياً ، ولا تكون هناك أنتخابات فعلية إلا أذا كانت تنافس بين مرشحين . أما (زعيم حزب العمال) فيتم أنتخابه من قبل هيئة أنتخابية مكونه من أعضاء الكتلة البرلمانية للحزب (٣٠%) ومندوبين عن الدوائر الأنتخابية (٣٠%) والنقابات (٤٠%)[٢٨] . وأما السمة الأخرى لبعض الأحزاب العراقية هي فقدانها الشفافيه والنزاهة وقبول الرأي الاخر ، والغائها لمبدأ النقد الذاتي ، فالذهنية السائدة لاغلب قيادات هذه الاحزاب تدعي معرفة الحقيقة التي لاتقبل الشك أو المراجعة بين الافراد والجماعات . اما التفاعل والحوار أن وجد فأن هدفه ليس التوصل الى حلول وسط وتقريب وجهات النظر بل العكس فأن هدفه أظهار وتاكيد الحقيقة الواحدة وهي رأي قائد الحزب . وهذا يعني أن قيادات هذا النوع من الاحزاب والجماعات غير مقيدين لا ببنية الحزب ولا بأهدافه ولا تمسهم شيء من النتائج التي تنشأ عن قراراتهم[٢٩] . وأن سلوكاً كهذا أن وجد لدى بعض القيادات الاحزاب العراقية ، فأنا كما نراه يقترب من سلوك قيادات الاحزاب الشمولية ، حيث العلاقة بين القائد والاتباع مبنية

على اساس الانتماء للحزب بصرف النظر (قناعة – خوف – مصلحة) وان الاعضاء ملزمين بالطاعه العمياء وتنفيذ أوامر واهداف القيادات دون مناقشة ، فالأوامر بمثابة نص مقدس[٣٠] .

ولكن قراءة موضوعية للظروف التي عاشتها اغلب الاحزاب العراقية ، وتحديدا قبل عام (٢٠٠٣) نجد مايبرر سلوك هذه الاحزاب البعيده عن اصول وقواعد واليات الديمقراطية في انتخاب القيادات السياسية ، فاغلب الاحزاب العراقية كانت تعيش في المنافي والمهاجر وتمارس العمل السياسي السري خوفا من مطاردة السلطة العراقية الحاكمة انذاك ، وعليه فأنها لم تعيش ظروفاً طبيعية وحياة ديمقراطية بما فيها حرية التجمع والرأي والتعبير . ولكن المتتبع لسلوك هذه الاحزاب في طريقه أختيار قياداتها وقبول ارأي الاخر في تنظيماتها ، قد استمر بشكل أخر حتى بعد التغيير الذي حصل في العراق بعد عام (٢٠٠٣) من انفتاح سياسي وحرية الرأي والتعبير ، على الرغم من اقدام بعض هذه الاحزاب على اجراء انتخابات لأختيار قياداتها منها على سبيل المثال ، أنتخاب السيد (مسعود البرزاني) في ١٤ /١٢/ ٢٠١٠ رئيسا (للحزب الديمقراطي الكردستاني) ، والسيد (عمار الحكيم) تم أنتخابه في ٢٠١٢/٥/٢٠ لرئاسة (المجلس الاعلى الاسلامي العراقي) . لكن الملاحظة عودة نفس القيادات ونفس الأسر . وهو أمر متوقع لما تملكه هذه القيادات من منزلة سياسية تاريخية أو أجتماعية دينية أو ماقدمته هذه الاسر من تضحيات وعليه ففرص ظهور زعامات جديدة تنازع القيادات القديمة في أعتقادنا أمر مستبعد على المدى المنظور ، فباعدت بينها وبين الديمقراطية

مما دفع بعض الاعضاء للانفصال وتشكيل احزاب جديدة . وما نعتقده هو أن هذا الانفصال ليس لنضوج فكري وخلاف عقائدي والثأر للديمقراطية أو نزولاً لاراده شعبيه كما هو الحال في الغرب الديمقراطي ، وقد توزعت دوافع الانفصال على عدة محاور أبرزها :

المحور الاول : دوافع رئاسية :

نموذجه (الأول) السيد (أبراهيم الجعفري) أنفصل عن حزب الدعوة في (أيار ٢٠٠٨) مؤسساً (تيار الاصلاح الوطني) .

ونموذجه (الثاني) السيد (طارق الهاشمي) أنفصل عن الحزب الأسلامي العراقي في (أيلول ٢٠٠٩) مؤسسا قائمة بعنوان (تجديد) ٠

المحور الثاني : دوافعه اجتهادات سياسية :

نموذجه (الاول) السيد (عبد الكريم العنزي) انفصل عن حزب الدعوة مؤسسا (حزب الدعوة تنظيم العراق) .

نموذجه (الثاني) يمثله السيد (أنوشروان مصطفى) أنفصل عن حزب الاتحاد الوطني الكردستاني عام ٢٠٠٨ مؤسسا حركة كوران (التغيير) ٠

المحور الثالث : دوافعه تقاطع المواقف السياسية والدينية :

نموذجه (الاول) تمثله (عصائب أهل الحق) التي انفصلت عن التيار الصدري الذي يقوده السيد (مقتدى الصدر) .

نموذجه (الثاني) تمثله (القائمة العراقية البيضاء) التي يقودها السيد (حسن العلوي) والتي أنفصلت عن القائمة العراقية التي يقودها السيد (أياد علاوي) ٠

المحور الرابع : دوافعه تحالفات سياسية :

نموذجه تمثله (حركة بدر) التي يقودها السيد (هادي العامري) التي انفصلت عن (المجلس الاعلى الاسلامي العراقي) بقيادة السيد (عمار الحكيم) ليعقد تحالفاً جديداً مع (دولة القانون) بزعامة السيد (نوري المالكي) .

وتأسيساً عليه يمكن القول بأن ازمة الديمقراطية في العراق عامة ، وذات طبيعة ثنائية فهي لاتتوقف على قيادات الاحزاب والكتل والجماعات لعدم أيمانها بالديمقراطية أنما يقابله عدم ايمان شعبي ، فهناك شعب غير مشبع بروح الديمقراطية وأن شئنا أغلبية شعبية لا تعي اهمية الديمقراطية وضروراتها في حياة الافراد والجماعات ، فالأغلبية الشعبية لها أهتماماتها الفرعية من مذهبية ودينية ومناطقية يفوق بشكل كبير أهتمامها بموضوعة الديمقراطية حتى وصول الامر بان الحديث والمطالبة للديمقراطية ترف فكري وعمل غير مجدي ، مما دفع القيادات السياسية العراقية الى التتمادى في سلوكها الانفرادي بعيداً عن الديمقراطية . اذا ما أخذنا بنظر الاعتبار بأن

لديمقراطية بناء تراكمي أجتماعي وهذا لم يحصل في العراق مع ولادة التعددية الحزبية مثلما لم يولد بأرادة شعبية ٠

سابعاً : الأحزاب والكتل والقيادات السياسية العراقية ومؤسسة الديمقراطية

أن القوى والأحزاب السياسية العراقية التي أنخرطت في العملية السياسية وأعلنت تمسكها بالديمقراطية مارست العمل السياسي من خلال تمثيلها بمجلس الحكم الأنتقالي والجمعية الوطنية وكذلك الحكومة المؤقته والأنتقالية ثم مجلس النواب والحكومة الدائمة في حين كانت ممارسات أغلبها بعيدة عن أصول وقواعد وفلسفة الديمقراطية ويتجلى ذلك من خلال صراعها السياسي القائم على الاسس الاثنية . حيث تعالت مطالب البعض منهم بضرورة الاخذ بنظام التمثيل السياسي القائم على اساس نظام الحصص (الكوتا) بدل الاحتكام الى نتائج الانتخابات بل ابتعدوا اكثر عن واحداً من اشتراطات الديمقراطية ، ونقصد به الاخذ بنظام (التصويت) كوسيلة ديمقراطية لممارسة العمل السياسي وحسم القضايا الخلافية بل ركنوا الى اسلوب (التوافق) أو ما يسمى (بالديمقراطية التوافقية) في محاولة لارضاء الجميع . هذه الديمقراطية التي تعد النموذج الافضل للمجتمعات المتعددة كالعراق ، وهي الافضل بما لايقارن بين حالتي الديكتاتورية أو الفوضى السياسية العارمة، وتكون بمثابة مرحلة انتقالية قادرة على تطوير ديمقراطية مدنية تتضمن المساواة بين جميع افرادها . ولكن العراق لم يجني منها الا السلبيات بعكس الدول الاخرى حيث أسهم الأئتلاف الواسع القائم على (الديمقراطية التوافقية) الى وجود معارضة صغيرة أو ضعيفة أو عدم وجودها أصلاً في مجلس النواب مما اخل بقواعد المحاسبة والمراقبة في الديمقراطية، كما اسهم الحكم بواسطة الأئتلاف الى بطء صنع القرارات وتلكئها وحتى تجميدها بسبب الاعتراض المتبادل، ناهيك عن اعتماد النسبية كمعيار للتوظيف في الادارات الحكومية بدل الكفاءة فتراجعت فعالية أجهزة الدولة الآدارية[٣١] ٠وعليه أضحت الديمقراطية العراقية حبيسة قناعات بعض قادة وزعماء الاحزاب والكتل والتيارات، تلك القناعة القائمة على المثلث (المحاصصة) وذراعها يطلق عليه (التوازن) وهدفها (قتل الديمقراطية) حيث يعبر عنه بـ (التوافق) في ضوء ذلك أجريت أول انتخابات تشريعية في عام ٢٠٠٥ حيث انتقلت الممارسة الديمقراطية من المنافسة الى حالة من النزاع والصراع بين الاحزاب والكتل والقيادات السياسية العراقية في ظل نزاع تنافسي جماعي على

(الحصص) و(المنافع) والرغبة بالسيطرةعلى (أعادة) توزيع الموارد الأجتماعية والأقتصادية والسياسية في عراق مابعد (البعث) وهذه الأطراف تستخدم شتى الأساليب في صراعها حول الموارد والسلطة[٣٢]. حيث هناك اقلية بين صفوف النخبة السياسية والحلقات المحيطة بهم حققت ثراءً فاحشاً من خلال الامتيازات والفساد المالي والاداري ، فقد بدا واضحاً انتشاره بمعدلات غير مسبوقة ، فقد استفحلت شبكات الفساد في العراق بسبب ضعف المركزية الادارية وتدخل أجهزة الاحزاب مع اجهزة الدولة، وضعف الرقابة المالية، فأصبح الاقتصاد العراقي يواجه خطر المافيا السياسية[٣٣]. وبسبب ذلك احتل العراق مراتب متقدمة في سلم الفساد العالمي، فوفقاً لتقارير الشفافية الدولية لعام (٢٠٠٩) أحتل العراق المرتبة (١٧٩) من بين (١٨٠) دولة على مقياس الفساد العالمي[٣٤] . وفيما نعتقد انه ما تم الكشف عنه قليل والمسكوت به كثير أبتدأً من السيد وزير الدفاع (حازم الشعلان) ووزير الكهرباء السيد (أيهم السامرائي) الى وزير الكهرباء الثاني من حكومة (أياد علاوي الاولى) السيد (كريم وحيد) وصولاً الى السيد وزير التجارة السيد (فلاح السوداني) ووزير الكهرباء الثالث السيد (رعد شلال) ورئاسة المفوضية العليا للأنتخابات السيد (فرج الحيدري) والسيد (صابر العيساوي) أمين عاصمة بغداد ، من حكومة السيد (المالكي الاولى والثانية) ٠

وماتم من أستجواب للسادة (رعد شلال وفلاح السوداني و فرج الحيدري والعسياوي) تحت قبة مجلس النواب لايقل فداحة عن سلوك من تم استجوابهم ، فعند التصويت على ادانتهم وسحب الثقة عنهم أنقسم ممثلوا الامة ، قسم غادر قبة البرلمان قبيل التصويت والقسم الاخر امتنع عن التصويت وأخرين صوتوا ضد الادانه وبقية القلة القليلة تنظر للاخرين بذهول واستغراب رغم ما قدم من من ادلة واثباتات ووثائق ومستمسكات ثبوتيه ورسمية.

وما رد المرجع الاعلى السيد (السيستاني) الا تعبيراً عن الاوضاع التي يعيشها العراق، فقد كان رداً قاسياً وصريحاً عن تلك الاوضاع، فقد أصدر سماحته بياناً في (٢٦ شباط ٢٠١١) يؤيد فيه المظاهرات الجماهيرية، ويطالب الحكومة بالقضاء على الفساد، الامتيازات الكبيرة للمسؤولين، مذكراً بانتقاداته المتكررة السابقة ومحذراً من الاستمرار في هذا النهج ومطالباً بتحقيق المطالب الجماهيرية[٣٥] . وكتعبير عن استيائه فقد امتنع

سماحته عن استقبال اي مسؤول حكومي منذ شهر (حزيران ٢٠١١) وفي مقدمتهم قيادات الأئتلاف الوطني ٠

ومع ذلك فأن كل الأطراف السياسية تعلن عن تمسكها بالديمقراطية والدفاع عنها بالقدر الذي يخدم مصالحها ويحقق تطلعاتها ، فالشيعة يراهنون على الديمقراطية كي تمكنهم من التعبير عن وزنهم السياسي كأغلبية عددية داخل العراق أذ يشكلون حوالي (٦٠%) من اجمالي عدد السكان في العراق وبالتالي ينظرون لدور يشكل محوراً رئيساً لمستقبل النظام والدولة في العراق[٣٦]. لذلك كانوا من اشد المطالبين بمبدأ حكم الاغلبية البسيطة بدلاً من التوافق هذا من جانب ومن جانب أخر لقد بذلت الأحزاب والجماعات الشيعية جهوداً بغية تضمين الدستور العراقي الجديد لعام ٢٠٠٥ نصوصاً ذات سمة أسلامية قوية ومواد صريحة ذات ميل شديد لأسلمة السياسة والمجتمع بدرجة منذرة للحريات الديمقراطية والمدنية[٣٧] وكان الحزب الأسلامي العراقي السني داعماً لهذا الأتجاه ، حيث كان للقوى الأسلامية السياسية وتحديداً الشيعية تأثيرها على وضع العديد من الفقرات التي تعد عائقاً أمام الديمقراطية . فقد نصت المادة الثانية من الدستور على ان الاسلام دين الدولة الرسمي وهو مصدر أساس للتشريع . والفقرة(أ)تنص على عدم جواز سن قانون يتعارض مع ثوابت وأحكام الأسلام[٣٨] ٠

وهذا يتناقض وأحكام الدستور والذي يعتبر الشعب مصدر السلطات بما فيها سلطة التشريع ، ومن ناحية أخرى فأن تطبيق مباديء الديمقراطية قد يتعارض برأي البعض مع (ثوابت الاحكام) مما يقييد مباديء الديمقراطية[٣٩] ٠

وعليه فقد حسم المشرعين مستقبل العراق لصالح (الدولة الأسلامي) المتمسكة بالشريعة أو (الأحكام الأسلامية) لأن أي نص يخالفها يكون محرماً دستورياً[٤٠] . وهو نوع من أنواع التعارض والتناقض مع المباديء الديمقراطية ٠

أما بالنسبة للكرد فمسالة الديمقراطية لم تعد تشغلهم أو محل أهتمامهم إلا بالقدر الذي تمكنهم من التمتع بحكم ذاتي يكرس الوضع الذي عاشوا فيه[٤١] منذ غزو العراق للكويت عام ١٩٩٠ ويحفظ لهم المكتسبات التي حققوها في عراق (٢٠٠٣) كما وجد الكرد في الاحتلال الامريكي للعراق فرصة لتحقيق طموحاتهم من خلال هدفين الخروج من التهميش الماضي والاسهام في قيادة الدولة العراقية مزيلين بذلك عقدة نفسية آلمتهم مدة

طويلة ، واحياء الامل في بناء الدولة الكردية في نطاق الفيدرالية العراقية لتكون اللبنة الاولى في بناء الدولة الكردية المستقلة مستقبلاً[٤٢] .

أما قادة الاحزاب والكتل الكردية هم في أعتقادنا أكثر الاطراف الاخرى تمسكاً بالديمقراطية ، أذا ماكانت الاخيرة قادرة على تلبية طموحاتهم وعليه فقد تعاملوا مع الديمقراطية بواقعية مصلحية وكوسيلة وليست هدفاً منشوداً. وقد تجلت براكماتيتهم في أصرارهم على أضافة بعض الفقرات إلى الدستور العراقي الجديد لتضمن لهم مكاسب كبيرة لبناء الحكم الذاتي وأنجاز أستقلالهم على المدى البعيد . لهذا جاء اصرارهم على وضع قيد على اقرار الدستور الدائم ، ينص على حق ثلاثة ارباع المصوتين في ثلاثة محافظات رفض الدستور ، وهو مطلب كردي أساساً لاقى قبول السنة العرب ضد هيمنة الاكثرية الشيعية في كتابة وتمرير الدستور[٤٣]. وقد تصاعدت مخاوفهم وهواجسهم حتى بعد اقرار الدستور ، اذ مجرد قراءت الدستور مرة اخرى يعد هذا الامر بالنسبة لهم بمثابة انقلاب على الدستور سيواجه رفضاً مؤكداً منهم[٤٤] . وعليه يمكننا القول بأن الكرد لم يكن هدفهم المركزي وهم يشاركون بكتابة الدستور العراقي الجديد أقامة ديمقراطية فعلية تعزز حقوق الأنسان والحريات الفردية ، بل أعتبروا الأمر أجراءاً دفاعياً بحتاً ، فكان هدفهم بسيط يتمثل في تبني ديمقراطية تمنحهم الكثير وتأخذ منهم القليل. والباحث يرى بأن هذه المواقف والرؤى الكردية هناك مايبررها في اعتقادنا ، فلديهم مشاغلهم الكثيره واهتماماتهم المتنوعه، التي تتجاوز موضوعة الديمقراطية، فقسماً منها ماله علاقة بوجودهم ومستقبلهم وهم يستحضرون تاريخ علاقتهم بالحكومة المركزية. هذا مالخصه السيد رئيس اقليم كردستان السيد (مسعود البرزاني) عندما تحدث عن تاسيس جيش خاص لهم، بقوله لوكالة الصحافة الفرنسية عام (٢٠٠٩) (بعد انتخابات برلمان كردستان، اتخذنا القرار النهائي بأن يكون للاقليم جيش خاص به، فهذه خطوة من مطالب شعبنا، كما انها أحدى امنياتي القديمة أن ارى يوما جيش كوردستان الموحد)[٤٥]. ناهيك ذلك التنافس وتلك الرغبة التي تشغل القيادتين الكرديتين (الطالباني والبرزاني) على قيادة الشعب الكردي في الاقليم، أضافة إلى مخاوفهم من القوى السياسية الكردية المعارضة الصاعدة الأسلامية (الجماعة الاسلامية والاتحاد الاسلامي) وجماعة (التغيير)، ناهيك عن شغلهم الشاغل الموارد

المالية والاقتصادية والنفطية و قدس الأقداس (كركوك). والتي بسببها أندلعت الحرب بين الكرد والحكومة في عام (١٩٧٤) [٤٦] .

أما بالنسبة للقوى السياسية السنية التي انقسمت إلى قسمين قسم دخل العملية السياسية وقسم اعلن عن المقاومة لكل اشكال العمل السياسي . فالديمقراطية مرفوضة من قبلهم لأنها (حكم البشر وليس حكم الله ومعاملة أهل الذمة على قدم المساواة أن لم تكن كفراً فهي مكروهة ، وموالتهم مخالفة لمعلوم من الدين بالضرورة ولا دية للمرأة) . أذاً لامعنى للديمقراطية لدى اصحاب الاتجاه الاصولي ، فالله مصدر السلطات ، وعليه فان اي اعتراف بسلطة غير سلطة الله تعالى يكون كفراً . وكيفما كان

الامر فان الفرق الاسلامية الاصولية تكاد تتفق على رفض النظام الديمقراطي في رسم معالم النظام السياسي في الاسلام[٤٧].

أما القسم الاخر وهم قطاع عريض من السنة كانت تراودهم هواجس أحتمالات التهميش السياسي والأقصاء في ظل الترتيبات السياسية الجديدة[٤٨]. وكانت لدى اعداد كبيرة من هذا القطاع من السنة فكرة مشوشة عن الديمقراطية فقد كانت عند البعض منهم (المبايعة على الطريقة الاسلامية) فالاصل عندهم (أن الامة عقد يحصل بالمبايعة من أهل الحل والعقد تتبعها بيعة الأمة) [٤٩] وعند البعض الاخر تقترب من العشائرية (أنصر اخاك ظالماً أو مظلوماً) والى جوارهم هناك اعداد كبيرة من العلماء والمثقفين ومن حملة الشهادات العليا يعوا الديمقراطية ويعرفوا الياتها ويدركو مقاصدهم ، فقد انخرط البعض منهم بالعملية السياسية وانظم الى القائمة العراقية ولكن الملفت حقاً بأن القائمة العراقية التي تمثل الطيف السني والتي تضم عناصر وكوادر وقيادات تؤمن بالليبرالية والافكار التحررية نجد بأن برنامجها الانتخابي الذي خاضت به القائمة العراقية انتخابات عام (٢٠٠٥) الاولى والثانية (٢٠٠٩) المحلية و(٢٠١٠) البرلمانية قد خلى تماماً من الأشارة إلى الديمقراطية . في الوقت الذي وصف هذا البرنامج من قبل الكثيرين بأنه برنامج يحمل في طياته العديد من المحاور والنقاط الأيجابية[٥٠].

وما ينطبق على العراقية ينطبق على الاحزاب والجماعات الاخرى من شيعية وكردية . مما جعل الغالبية الساحقة من المواطنين الذين ذهبوا الى صناديق الاقتراع وهم على اتم الاقتناع بأن المصلحة الفئوية تقتضي تقديم الاصطفاف الاثني والطائفي على الاصطفاف

السياسي[٥١]، مما دفع الناخب العراقي الى الألتزام بالعقيدة العرقية – المذهبية للتعبير عن رأيه عند التصويت، على أن هذا في رأينا لاينفي من وجود احزاب سياسية عراقية ذات برامج تنظيمية مبنية على اسس وأهداف ديمقراطية سليمة، الا أن تأثيرها محدود وصوتها غير مسموع ولا تستطيع التواصل مع الجماهير لقلة الدعم وضعف الامكانيات ، وهي تنافس بقية الاحزاب والقيادات السياسية في ظل مايعرف بالموجة الأسلامية ٠

وما ذهبنا أليه في جزء كبير منه هو نتاج تلك الفترة العصبية التي مر بها العراق ، ماسبق انتخابات (٢٠٠٥) وماتلاها ، نقصد بها فترة التردي الامني التي شغلت الجميع تيارات سياسية وطبقات اجتماعية ، وقد ظهرت بوادرها منذ الايام الاولى للأحتلال ، حيث انتشرت عمليات السلب والنهب وحوادث قتل وخطف وانتقام ، ناهيك الهجمات المسلحة ضد قوات الاحتلال والتي تصاعدت منذ مطلع (حزيران ٢٠٠٣) في بعض المدن العراقية ، الا أن منحى العمليات المسلحة بدأ ينحرف نحو الصراع الطائفي منذ عام (٢٠٠٥) فقد تصاعدت العمليات الانتحارية والهجمات المسلحة لتنظيم القاعة والتي استهدفت التجمعات والمراكز والقيادات الشيعية ، لتصل هذه العمليات ذروتها في أقدام القاعدة على تفجير قبة الامامين العسكريين في سامراء في (شباط ٢٠٠٦) حيث ظهر واضحاً منذ ذلك التاريخ ان قوى شيعية بدأت ترد بالمثل على الاعمال الارهابية ٠

وفي خضم ذلك تنامت اتجاهات أكثر خطورة وتعقيداً في الصراع الداخلي تمثلت بالاقتتال الشيعي – الشيعي ، والنزاعات والاقتتال السني – السني بين الفصائل المسلحة ، ودخول دول الجوار بقوه على خط الصراع الداخلي في العراق . حتى شمل العنف والعمليات الأرهابية كل شي وأي شيء ،بدءاً بمهاجمة قوات الاحتلال والعراقية وصولاً الى ضرب البنى التحتية وأستهداف المدنين ودور العباده٠

وفي ظروف كهذه التي مر بها العراق ما بعد (٢٠٠٣) وماقبلها يصبح البحث عن ديمقراطية الاحزاب وأحزاب الديمقراطية نوعاً من الترف الفكري ٠

الخاتمة

أذا كان الغرب الليبرالي حسم أمره بموضوعة الديمقراطية وعلاقتها بالاحزاب السياسية ، عندما أعلن بأن (لا ديمقراطية إلا في ظل تعددية حزبية ولا تعددية فعلية الا في ظل ديمقراطية حقيقية) فأذا كانت مسألة الترشيح والتصويت واحدة من اليات

الديمقراطية ، فمن ينأى بها ويتحمل مسؤوليتها هي الاحزاب السياسية بما تملكه من القدرة على التحشيد والتنظيم والضبط والنظام والتلازم بين الديمقراطية والاحزاب يتطلب قيادات حزبية مؤمنة بالديمقراطية وشعب واعي ومشبع بروح الديمقراطية وهذا مانجح الغرب في أرسائه عبر عدة قرون.

واذا انتقلنا بالعرض والتحليل للتجربة العراقية الحالية بعنوانها (ديمقراطية الاحزاب وأحزاب الديمقراطية) بضوء معطيات ووقائع ديمقراطية الغرب الليبرالي نستطيع القول أن تجربة العراق اتسمت بالضبابية والقتامة، فاغلب قيادات الاحزاب والكتل والتيارات وفئات واسعة من الشعب العراقي غير مهتمين بموضوعة الديمقراطية أو في أحسن الاحوال يملكون صورة مشوشة وتقييم غير موضوعي لأهمية العلاقة بين الديمقراطية و الاحزاب السياسية ، يرافقه جهل بحجم الخطر الذي يداهم الاحزاب السياسية وهي تستبعد الديمقراطية على صعيد تنظيماتها الداخلية وأختيار قياداتها السياسية وفي علاقاتها ببقية القوى والاحزاب السياسية وفي ممارساتها على صعيد مؤسسات الدولة الدستورية والسياسية.

فداخلياً نجد أغلب قيادات الأحزاب والكتل والتيارات وراثية – أسرية– فرديه – شخصية ، وهذا متوقع نتيجة سقوط النظام المفاجيء في ((نيسان ٢٠٠٣)) فراحت قطاعات واسعة من الجماعات الشعبية تبحث عن رمز يوحدها ويقودها ويحقق طموحات فوجدت ظالتها ببعض الرموز الدينية والعشائرية والسياسية والتي تنحدر من اسر عراقية عريقة معروفه بتضحيتها وتاريخها المشرف دينياً وسياسياً فألتف الناس حولها تقودهم وهم يساندها. بما تملكه تلك القيادات من صفات ودلالات رمزية ودينية بات من الصعوبه بمكان وجود أحزاب وشخصيات سياسية اخر تنافسها او تدانيها وان وجدت فهي لاتشكل تهديداً فعلياً لهذه الاحزاب ولزعامتها فيما يحيط بهذه الزعامات من مركز وهالة وتقديس وخلاصة القول أننا نجد في العراقية الحالية الطموح يناقض الواقع، فالحديث عن ديمقراطية حقيقية كنتاج لممارسات خلاقة تقوم بها الاحزاب وقياداتها السياسية يكاد يكون مفقوداً ، وبالمقابل لم تفلح الديمقراطية الديمقراطية بأقناع أو أغراء الاحزاب السياسية العراقية على الاخذ بحا والتعاطي والتعامل بأليااتها والانسجام مع اصولها وقواعدها، والحصيلة باتت الديمقراطية شيء جميل ولكنها زائر غريب عند معظم الاحزاب العراقية .

بحيث لم تعد الديمقراطية تحتل موقعاً متقدماً في أهتمامات هذه القيادات وهذا الامر سوف يستمر لحين ظهور قوى واحزاب سياسية جديدة تؤمن بالديمقراطية وتملك قواعد شعبية .كون الديمقراطية وليدة تحول تدريجي طويل الاد وليست حدثاً طارئاً ومفاجئاً ، وهي بنفس الوقت تراكم معرفي ولا تزدهر الا من خلال تجارب عدة من النجاح والفشل ، وان يمر الشعب بمعاناة كثيرة قبل ان تستقيم الديمقراطية. ولأستقامة الأخير وتفاعلها مع الاحزاب السياسية، وردم الهوة بينهما، لابد من توفر شروطاً موضوعية لتحقيقها، منها احترام الدستور كضامن ومنظم للحقوق والواجبات، والعمل على ترسيخ مؤسسات الدولة الدستورية والسياسية وبعدها يصار الى سن قانون للاحزاب ينظمها ويضبط نشاطها على ان تلتزم الاحزاب العراقية بأليات الديمقراطية والنزول عند شروطها والاقرار بمبادئها.

وعلى ان يصار نظام أنتخابي فردي يأخذ بالأغلبية المطلقة، وعلى المدى البعيد الشروع لخلق جيل مؤمنا بالديمقراطية يقر باهميتها ويدرك خطورة تجاهلها وبيد ان النشيء الاول في تربيته وغرس روح التسامح في نفسهم واحترام الراي والراي الاخر، وتفعيل لغة الحوار واحترام القانون وعلى أن يصاحب كل ذلك خلق رفاهية مادية ورفع المستوى المعاشي للمواطنين بيث لاتشغله لقمة العيش . ويظل الرهان الاكبر على المستقبل وعامل الزمن، وما تستطيع الديمقراطية العراقية الفتية ان تقدمه من أنجازات فعلية وحقيقية تخلق قناعات شعبية تؤمن باهمية الديمقراطية وظروراتها تجبر القيادات السياسية على التعاطي معها عن أيمان وقناعه كاستحقاق شعبي ومعطي حضاري، وعندها سوف نردد ونقول ديمقراطية الاحزاب وأحزاب الديمقراطية.

Democratic paties and paties Aldemriqratih to the case of Iraq after 2003

In this research we tried to address the problematic relationship between the democratic parties and democratic parties vetosalna to the existence of political parties , an Iraqi , bat Taatqtaa and ignore the importance of democracy in her life has been demonstrated that in terms of elections , its leadership , where is still subject to Mbda genetics or rely on the legacy of historical or religious , And therefore can be described this party as a repellent for the democratic parties . They went to him and what is normal and expected and that the novelty of the democratic experiment in Iraq , which did not exceed the 8 – year – old and add a piece Oltgar sudden lack of experience of the previous political system . But lost the bet and hope for a great future if The Iraqis realized the governor and the governed Bhmah democracy and the necessity of political parties . . .

المصادر

١) Incyclopedia Americana , voi 8 , 1980 , p.684

٢) سيمور مارتن ليبست : رجل السياسة الأسس الأجتماعية السياسية ، ت ، خيري حماد ، دار الأفاق الجديدة ، بيروت ١٩٥٩ ، ص ٢٣ .

٣) علي خليفة الكواري : ماهية الديمقراطية المنشودة في الوطن العربي ، مجلة قضايا أستراتيجية ،ع ٢ ، المركز العربي للدراسات الأستراتيجية ، دمشق ٢٠٠٦ ، ص ١٧ .

٤) Robert Adahl, Democracy and its critces, new haven , cti yole university press , 1989 ,p.220

٥) يوسف أبراهيم الجهماني ، حزب العدالة والتنمية والعلمانية ، صحيفة الثورة السورية ، العدد ٤٤٩ ، ٢٣ آب ٢٠١٠

٦) محمد فايز عبد أسعد: قضايا علم السياسة العام ، دار الطليعة ، بيروت ١٩٨٣ ، ص ٨٥ .

٧) طه عمر رشيد:الظلم القانوني كخرق لحقوق الأنسان ، منشورات منظمة مساعدات الشعب النرويجي ،مطبعة خفان ، السليمانية٢٠٠٨،ص٨٩ .

٨) أنتوني غدنز : علم الاجتماع ، ت ، فايز الصياغ ، مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت ، ٢٠٠٥ ، ص٧٤٨ .

٩) نقلا عن : سليمان صالح الغويل : ديمقراطية الاحزاب السياسية والجماعات الضاغطة ، منشورات عديدات ، بنغازي ، ٢٠٠٣ ، ص٢٩ .

١٠) طارق الهاشمي : الاحزاب السياسية ، وزارة التعليم العالي والبحث العلمي ،جامعة بغداد ، ١٩٩٠ ، ص٦٩ .

١١) سليمان صالح الغويل : مصدر سابق ، ص٢٧-٢٨ .

١٢) نقلاً عن . كمال المنوفي : أصول النظم السياسية والدستورية المقارنة ، شركة الربيعان للنشر والتوزيع ، الكويت ١٩٨٧ ، ص ١٨٦ .

١٣) عصام السليمان : مدخل إلى علم السياسة ، دار النضال للطباعة ، ط٢ ، بيروت ١٩٨٩ ، ص ٢٦٠ .

١٤) Robert myttenaere ,Towards a new parliamentary concept for new democracies , in : Ali sawi (ed) parliamentary reform , the parliamentary program faculty of Economices – political science , cairo University , 2003 . P .17

١٥) عبد المعطي محمد عساف : مقدمة في علم السياسية ، دار المجدلاوي للنشر والتوزيع ،عمان الأردن، ط٢ ، ١٩٨٧ ، ص٢٠٠ .

١٦) نبراس المعموري : حوار موفق الربيعي مقال منشور على شبكة الانترنت بلا تأريخ على موقع www.alitthad.com

١٧) نظام بركات وعثمان الرواف ومحمد الحلوه : مباديء علم السياسة ، دار الكرمل ، عمان ١٩٨٤ ، ص ٢٢٥ .

١٨) حول شروط ديمقراطية الحزب السياسي ، يراجع : عبد الوهاب حميد رشيد : التحول الديمقراطي والمجتمع المدني ، مناقشة فكرية وأمثلة لتجارب دولية ، دار المدى للثقافة والنشر ، بيروت ، ٢٠٠٣ ، ص٦٠-٦١ . وعلي خليفة الكواري : ملاحظات أولية حول مفهوم الحزب الديمقراطي ، المنشور في : الديمقراطية داخل الاحزاب في البلدان العربية ، مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت ، ص٢٠-٢١ .

١٩) Maurice Duverger : Les partis politigues . op . cit , P12
٢٠) انتخابات البرلمان العراقي في (٢٠١٠/٣/٧) أعداد المركز العراقي للدراسات الأستراتيجية ، بغداد كانون الثاني ٢٠١٠ ، ص ١٥ .
٢١) فريق أبحاث : ديناميكيان النزاع في العراق ، (تقييم أستراتيجي) معهد الدراسات الأستراتيجية ، بغداد – اربيل – بيروت ٢٠٠٧، ص ٨ .
٢٢) همام لؤي عبد المحسن : العلمانية والاحزاب السياسية المعاصرة في العراق ، رسالة ماجستير غير منشورة ، كلية العلوم السياسية – جامعة النهرين ٢٠٠٨ ، ص ٨٣ .
٢٣) صباح ياسين : تفكيك البنى الحزبية العراقية في اطار المشروع الامريكي ، مجموعة باحثين ، أحتلال العراق الأهداف والنتائج – المستقبل ، مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت ٢٠٠٤ ، ص ١٤٨ .
٢٤) عبد العظيم جبير حافظ : الأحزاب الأسلامية العراقية (دراسة نقدية) حزب الفضيلة الأسلامية أنموذجاً ، مجلة المستنصرية للدراسات العربية والدولية ، العدد(٣٠) ، مركز المستنصرية للدراسات العربية والدولية ، بغداد حزيران ٢٠١٠ ، ص ٢٤ – ٢٥ .
٢٥) ستار جبار علاوي و خضير عباس عطوان : العراق قراءة لوضع الدولة والعلاقات المستقبلية ، دراسات أستراتيجية ، العدد ١١٦ ، مركز الأمارات للدراسات والبحوث الأستراتيجية أبو ظبي ٢٠٠٦ ، ص ٩
٢٦) العمل الاسلامي العراقي : قراءة نقدية لمسيرة نصف قرن ١٩٥٠ – ٢٠٠٠ ، المركز العراقي للدراسات والاعلام ، دمشق ، ٢٠٠٠ ، ص٣٠٨ .
٢٧) علي الشمراني : صراع الاضداد المعارضة العراقية بعد حرب الخليج ، دار الحكمة ، لندن ، ٢٠٠٣ ، ص٢٣٢ .
٢٨) عصام سليمان : أنظمة البرلمانية بين النظرية والتطبيق ، دراسة مقارنة ، منشورات الحلبي الحقوقية ، بيروت ، ٢٠١٠ ، ١٠٩ .
٢٩) حامد أنصاري : حدود السلطة الخاصة بالنخب الحاكمة ، التمتع بسلطة ذاتية عن منظور مقارن في غسان سلامة وأخرون ،الأمة والدولة والأندماج في الوطن العربي ، ج٢ بيروت ، مركز دراسات الوحدة العربية م مايو ١٩٨٩ م ٦٨٩ .
٣٠) قصي محبوبة : القائد بين السياسة والسلطة والنفوذ ، الاهلية للنشر والتوزيع ، عمان الاردن ، ٢٠١٠ ، ص٢٧ .
٣١) أرنت ليبهارت : الديمقراطية التوافقية في مجتمع متعدد ، ت ، حسنين زينه ، معهد الدراسات الاستراتيجية ، بيروت ٢٠٠٦ ، ص٧٨ وص٨٥ .
٣٢) فريق أبحاث : ديناميكيات النزاع في العراق (تقييم أستراتيجي) ، مصدر سابق ، ص ٧ .
٣٣) جواد كاظم كطان الشمري : معوقات التنمية الشاملة في العراق بعد التغيير السياسي ، دراسة في عدم الاستقرار السياسي، أطروحة غير منشورة، كلية العلوم السياسية، جامعة النهرين ، ٢٠٠٨ ، ص١٠٤ .
٣٤) تقرير منظمة الشفافية الدولية لعام ((٢٠٠٩)) حيث ياتي العراق في المرتبة الرابعة بعد افغانستان وميانمار والصومال انظر موقع المنظمة الالكتروني : http://www.transparency.org
٣٥) الموقع الرسمي لمكتب سماحة أية الله العظمى السيد علي السيستاني ، نص البيان http://www.sistani.org/inlex.phb?p=8241638id=260

٣٦) حسنين توفيق أبراهيم : مستقبل النظام والدوالة في العراق وأنعكاساته على الأمن والأستقرارفي الخليج، ط٢،مركز الخليج للأبحاث ، دبي ٢٠٠٥ ، ص٣٠ .

٣٧) فالح عبد الجبار : متضادات الدستور الدائم، مجموعة مؤلفين،مأزق الدستور نقد وتحليل،معهد الدراسات الأستراتيجية،بيروت٢٠٠٦،ص٩١ .

٣٨) المادة الثانية من الدستور العراقي الدائم لعام ٢٠٠٥ .

٣٩) فالح عبد الجبار : متضادات الدستور الدائم، مصدر سابق ، ص٩٢ – ٩٣ .

٤٠) غانم جواد:نظرة نقدية إلى الدستور العراقي، مجموعة مؤلفي،مأزق الدستور نقد وتحليل،معهد الدراسات الأستراتيجية،بيروت٢٠٠٦، ص١٢٩–١٣٠

٤١) ليام أندرسنو غاريت ستانسفيلد:عراق المستقبل دكتاتورية أو ديمقراطية أم تقسيم،ت، رمزي ق بدر،مؤسسة الوراق للنشر لندن٢٠٠٥،ص٢١٤ .

٤٢) أبتسام محمد العامري: موقف الأكراد في بناء الدولة العراقية بعد الأحتلال ،المرصد الدولي،ع١٣،مركز الدراسات الدولية الدولية،جامعة بغداد، حزيران ٢٠١٠ ،ص٥١ .

٤٣) لاري دايموت : أين وقع الخطأ في العراق ، جديد الصباح ، شبكة الاعلام العراقي ، بغداد العدد ٤١٤ ، في ٢٠٠٤/١١/٢٢ ، ص٢٢ .

٤٤) منذر الفصل : مشكلات الدستور العراقي ، دار اراس للطباعه والنشر ، أربيل كردستان العراق ، ٢٠١٠ ، ص٢٤٧–٢٤٨ .

٤٥) نفس المصدر ، ص ٢٣٥ .

٤٦) بيتر دغاليت : نهاية العراق ، ت ، أياد أحمد ، الدار العربية للعلوم ، بيروت ٢٠٠٧ ، ص٢٤٩ .

٤٧) أحمد القبانجي: الاسلام المدني (معالجة أشكالية الجمع بين النص والعقل)، أيران، قم ٢٠٠٥، ص ١٣ .

٤٨) حسن لطيف الزبيدي، نعمه محمد العبادي، عاطف لافي السعدون: العراق والبحث عن المستقبل/مطبعة جاردينا للطباعة والنشر،مركز العراق للبحوث والدراسات، النجف الأشرف–بيروت ٢٠٠٨، ص٢١٦–٢١٧.

٤٩) محمد عمارة : الاسلام وأصول الحكم لعلي عبد الرزاق ، المؤسسة العربية للدراسات والنشر ، بيروت ، ١٩٧٢،ص١٢٨ .

٥٠) أسعد عبد الوهاب عبد الكريم : الأحزاب السياسية في العراق ، مجموعة مؤلفين ، وقائع المؤتمر السنوي – مركز صلاح الدين الأيوبي ، بغداد–بيت الحكمة ٢٠٠٩، ص٢١٤ .

٥١) حامد عبيد حداد : الابعاد الاقتصادية في برامج الكتل والاحزاب السياسية المشاركة في الانتخابات العراقية ص٦ ، وحسين حافظ: ص٢–٣ في مجموعة مؤلفين، قراءة في الانتخابات العراقية ،الملف السياسي ، العدد٢١ جامعة بغداد ،مركز الدراسات الدولية،بغداد ٢٠٠٥ ، ص ١٢ .